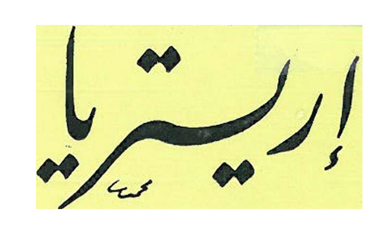
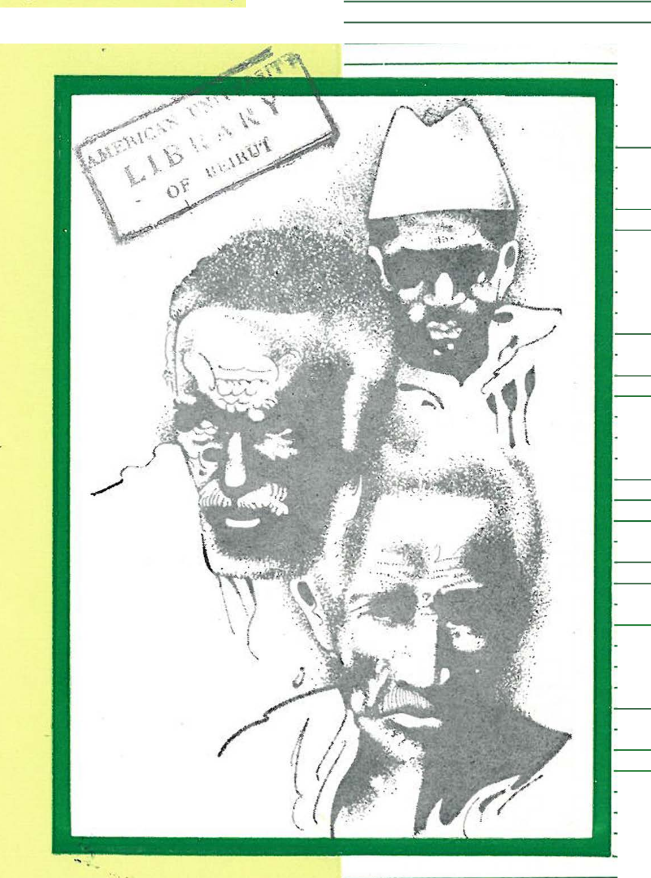


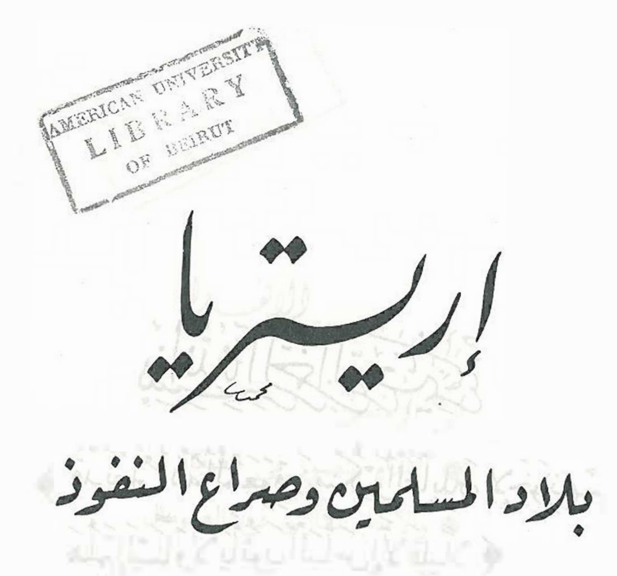
بلاد المسلمين وصراع النفوذ



تأليف
غالي عودة

دار البشير
عمّان

سِلسلة قضايا إسلاميّة



إريتريا

بلاد المسلمين وصراع النفوذ

تأليف

غالي عودة

دار البشير

الطبعة الأولى

١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

بناية الددو
مقابل البنك العربي - العبدلي
عمان - الأردن

دار البشير للنشر والتوزيع

هاتف [٦٧٠٢٣٠] - [٦٦٤٤٢١]
ص. ب [١٨٣٩٨٢] - [١٨٢٠٧٧]
تلكس: ٢٣٧٠٨ / بشير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

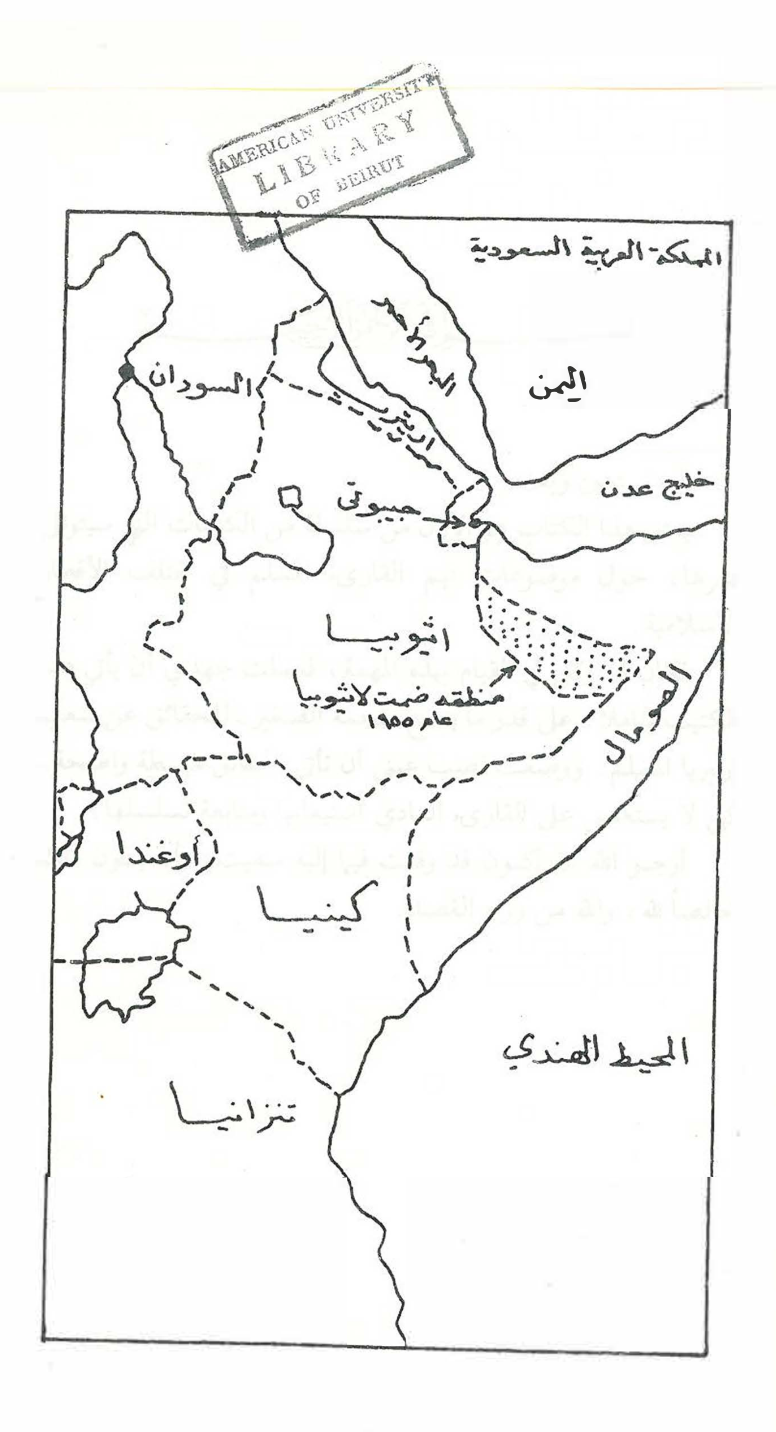
صدق الله العظيم

(الأحزاب: ١٨)

الإهداء

إلى الإمامين:

- الإمام منصور في القوقاز
- والإمام الغازي في الصومال


المملكة العربية السعودية
البحر الأحمر
اليمن
السودان
اريتريا
خليج عدن
جيبوتي
اثيوبيا
منطقة ضمت لاثيوبيا
عام ١٩٥٥
الصومال
اوغندا
كينيا
المحيط الهندي
تنزانيا



وبه نستعين وبعد . . .

يعتبر هذا الكتاب هو الأول من سلسلة من الكتيبات التي سيتوالى نشرها، حول موضوعات تهم القارىء المسلم في مختلف الأقطار الإسلامية .

فكان ان وكل لي القيام بهذه المهمة، فعملت جهدي أن يأتي هذا الكتيب شاملاً ـ على قدر ما يتسع حجمه الصغير ـ للحقائق عن شعب إرتيريا المسلم . ووضعت نصب عيني أن تأتي الحقائق مبسطة واضحة ، كي لا يستعصي على القارىء العادي استيعابها ومتابعة تسلسلها .

أرجو الله أن أكون قد وفقت فيما إليه سعيت، وأن يكون ذلك خالصاً لله ، والله من وراء القصد .

مقدمة

تركزت السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في عهد الامبراطور هيلاسيلاسي في يده. ولتسيير شؤون الدولة كان يحيط به هالة من البيروقراطيين المطيعين الذين اعتبروا أن البلاد بوضعها الحالي، وجيشها القادر على حماية حدودها، تعد في الوضع الأفضل الذين لا يمكن الارتقاء لأحسن منه. واعتقد الامبراطور، وانعكس ذلك على الجهاز الحكومي كله، أن أي اتجاه للتحديث أو التجديد ليس إلا تهشيماً للسلطة الامبراطورية. ويجمع بين هؤلاء البيروقراطيين الذين ينتمون لمختلف القوميات، طموح جامح في الإبقاء على مستوى معين من المعيشة، والمحافظة على مكانة اجتماعية معينة، في حين تتصارع القوميات في أسفل الدرج الاجتماعي ويجمع بينها تسلط قومي حبشي، وكراهية عرقية يزيدهما الفساد والجهل فجاجة وتفاقماً.

ويمكن وصف الظواهر والمغالاة في ذلك، إلا أن فقر الشعب الاثيوبي والقوميات المغلوبة على أمرها لا يمكن المغالاة في وصفه. فالحبشة من أفقر بلاد العالم حيث لا يزيد نصيب الفرد من الدخل القومي عن ٨٥ دولاراً أمريكياً، كما لا يزيد نصيب الفرد عن ١٦٠٠ سعراً حرارياً في اليوم، مما يؤدي إلى تدهور الصحة العامة وانتشار الأوبئة والأمراض. ولا تزيد نسبة المتعلمين (الذين يجيدون القراءة والكتابة) عن خمسة بالمائة من مجمل السكان. ولبيان فداحة تدني تلك النسبة لا بد من مقارنتها بنسبة المتعلمين في كينيا[1] التي بلغت ما يزيد عن ثلاثين بالمائة في نفس العام. في حين بلغت في السودان الذي يجاور الحبشة من

١ ـ تقع كينيا الى الجنوب الغربي من الحبشة.

الغرب اكثر من ثمانين بالمائة. أما شبكة الطرق بالمعنى المتعارف عليه دولياً، فلا وجود لها في الحبشة. فالطرق المعبدة تكاد لا تصل المدن الرئيسية ببعضها. ويتعين على الفلاحين في بعض المناطق أن يسيروا سبع ساعات للوصول لأقرب طريق تسلكه الحافلات، لمواصلة الرحلة من أجل زيارة طبيب أو لشراء بعض الضروريات من المدينة. ومن ناحية أخرى كانت ندرة الطرق ورداءتها سبباً في بروز ظاهرة تناقضية في اقتصاد إثيوبيا الوطني: ففي حين يموت الفلاحون جوعاً في المناطق الريفية، تقوم الحبشة بتصدير القمح للخارج.

وقد تميز التاريخ السياسي الإثيوبي بتمركز السلطة في أقاليم معينة وانعدم وجودها في مناطق أخرى. ويمكن تفسير ذلك بسهولة، إذا نظرنا لخريطة الحبشة الاثنوغرافية، فالسلطة تكاد تكون معدومة في مناطق ومحافظات القوميات الخاضعة لسيطرة القومية الأمهرية. وقد اكتشف هيلا سيلاسي هذا النقص وعمل جهده لدعم ودفع الجهاز الإداري والتنفيذي للتواجد في مختلف مناطق الدولة وأطرافها. إلا أن التضاريس القاسية، وضآلة شبكة الطرق، واتساع رقعة الدولة، بالإضافة لتدني المستوى الثقافي، وخمول البيروقراطية الإثيوبية، وفقر المناطق النائية، وتفاقم العداء بين القوميات، حال دون تنفيذ المخطط الامبراطوري. لذا كان الرعب يهز الحكومة الاثيوبية ـ سواء كانت محافظة أو راديكالية ـ لدى أي تحرك قومي للمطالبة بنوع من الحكم الذاتي. كما كان التعبير الشعبي عن فساد رجال الإدارة المحلية يعني مناوأة الدولة والتحرك ضدها.

فبدأت غيوم عدم الرضى والاستياء تتجمع في الخفاء بين أبناء مختلف القوميات. واستشرى الأمر وشمل السخط ورفض الأوضاع القائمة قطاعاً عريضاً من أبناء القومية الأمهرية التي تشكل الدعامة الرئيسية لحكم الامبراطور. وبقي الامبراطور متمسكاً بموقفه القديم:

معارضة كل جديد، وكبت كل محاولة للإصلاح.

وضربت موجة جفاف شديدة بعض مناطق الحبشة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٢ فامتلأت المدن الرئيسية بالمشردين النازحين من المناطق الريفية التي تأثرت بالقحط بحثاً عن عمل أو مأوى. ولم يكن هناك أدنى جهد رسمي لإصلاح الوضع المتردي، رغم أن وزير الزراعة قد ذكر في تقرير له، رفعه لمجلس الوزراء، النقص الشديد في الغذاء[١]، فحاول مجلس الوزراء، «تغطية عين الشمس بغربال» كما يقول المثل الشعبي، ووجه أمراً لوزير الزراعة بكتم التقرير. وكان هذا الأمر أول خطوة رسمية خاطئة لعلاج معضلة ملحة. واتخذ قرار مجلس الوزراء بكتم التقرير أساساً لسياسة حكومية رسمية تقضي بالتعتيم على أنباء المجاعة للمحافظة على كرامة الامبراطورية وهيبتها بين الأمم. ونمت أول خطوة تسترية، لتصبح فيما بعد نواة لمؤامرة صامتة نفذت بعيداً عن سمع وبصر العالم، إلى أن انفجرت بعد ما يقرب من عام لتصبح قضية الأسرة الدولية بأكملها.

وبعد هلاك ما يزيد عن عشرة آلاف نسمة بدأت الحبشة وبتحفظ تنشر بعض أخبار الكارثة. وبلغت الحماقة الدبلوماسية الاثيوبية ذروتها حين طلبت الدولة من منظمات الإغاثة العالمية ألا تجاهر بحاجة إثيوبيا الماسة للغذاء. وقد صرح أحد الوزراء حول ذلك فقال: (اذا كان في اعترافنا بالفشل أمام العالم ما ينقذ الفلاحين، فإنه من الأفضل أن يموتوا)[٢].

ولم يكن مستحيلاً إنقاذ أعداد غفيرة من مخالب الموت لو أن الدولة

---

(1) Shephered, J., The Politics of Starvation, P.P. 12-14.

(1) New York Times, May 19, 1974.

أحسنت التصرف بمواردها المحلية فقط . ووصلت شرارة النقمة للجيش الذي تحول ليصبح حليفاً (مؤقتاً) للقوميات المكبوتة بعد أن كان أداة لقمعها وكبت حريتها. وكان من الطبيعي أن يبدأ تمرد الجنود في أسمرة عاصمة إريتريا، وعجزت الدولة عن تحديد المسؤول عن الشغب حيث ذكرت بعض التقارير أن الجنود قد قاموا بذلك عفوياً ، وأشارت تقارير أخرى لاشتراك صغار الضباط، واتسعت دائرة التمرد لتشمل مدينتي أديس أبابا وهرر وانضمت لصفوف المتمردين قطاعات أخرى من الجيش. وتوجه الجنود للإمبراطور بمطالبهم التي لم يكن من بينها أي مطلب متطرف، بل كانت تنحصر كلها في تحسين ظروفهم المعاشية ورفع رواتبهم ومعالجة المجاعة. ولاقت مطالب المتمردين رد فعل إيجابي لدى الإمبراطور الذي وعد بالعمل على تحقيقها.

إلا أن الجهاز الإداري الفاسد كان سبباً في اتساع التمرد ليشمل قطاعات مدنية. فتظاهر الطلبة، وأضرب العمال، ورفعت للإمبراطور مطالب تختلف عن تلك التي جاء بها الجنود، لما بها من طابع راديكالي متطرف يسعى لإحداث تغيير جذري في بنيان الدولة، مما دفع بعض قطاعات الجيش الى تعديل مطالبها، وذلك بإضافة مطالب ثورية إلى مطالبها الاقتصادية. وكان أهم تلك المطالب التي جاء بها الجيش والمدنيين على السواء هو إجراء تعديلات دستورية، وتشكيل لجنة من صغار الضباط استثني من عضويتها أي ضابط فوق رتبة عقيد، وأطلق عليها «لجنة التنسيق العسكرية».

وأصبحت العاصمة مسرحاً للاضطراب والفوضى. وخرج ما يزيد عن ثلاثين ألف مسلم للتظاهر والمطالبة بحقهم في المساواة ببقية الطوائف والقوميات. ولم تجد كل الوعود التي قطعتها الدولة بالتحقيق في أسباب الفساد، وتشكيل لجنة لمحاسبة الحكومة السابقة التي ألصقت بها تهمة العجز عن الاستجابة للمطالب القومية، وأصبحت وحدها مسؤولة

عن المجاعة وكوارثها، كما لم يأبه أحد بوعود الدولة بإجراء إصلاحات زراعية وغيرها.

كما وجدت القوميات المغلوبة على أمرها، والتي عانت طويلاً من التسلط والتعسف الأمهري، فرصتها للتعبير عن طموحاتها، ورغبتها في الاستقلال، وحرية تقرير مصيرها بنفسها. فازدادت الأمور تعقيداً وشلت الحكومة نهائياً، ولم يؤد تعاقب الحكومات لبلوغ مرحلة الهدوء، وتوفير المناخ الملائم، للبدء بتنفيذ الإصلاحات. فانعدام الثقة يبرر الاعتقاد السائد بأن أي حكومة جديدة ستكون ظلاً لسلفها: فالإداريون الذين عملوا في الحكومات السابقة، هم اداريو الحكومة الجديدة، ورجال الشرطة، وجباة الضرائب، وما اشتهر عنهم من فساد ورشوة، لن يتغيروا بتغير الحكومة.

وطالب (الدرغو) المجلس الثوري بإجراء إصلاحات جذرية فورية تعجز عن تنفيذها أي حكومة مدنية في ظل الأوضاع السائدة حينئذ.

وتحرك الضباط في الثاني عشر من سبتمبر ١٩٧٤ لملء الفراغ الناتج عن عجز الحكومة، واستلموا السلطة وقطعوا آخر قناة اتصال بينهم وبين ممثلي النظام القديم. وتم اعتقال الإمبراطور الذي تسنم الحكم الإمبراطوري وانتهت معه آخر حكومة مدنية في البلاد.

واستتب أمر السلطة في يد الجنرال مانغستو هايلي ماريام بعد سلسلة من الاغتيالات كما سنرى.

إريتريا

مصدر التسمية:

هناك من يقول أن هذه التسمية قد أطلقت على الإقليم في القرن التاسع عشر. ونصيب هذا الادعاء من الصحة قليل، حيث أطلق الاسم على إريتريا في القرن الثالث قبل الميلاد. وأصل التسمية «سينوس إريتريوس» وهي تعني باللغة اليونانية البحر الأحمر. وكالعادة في اختصار الأسماء الأجنبية وتحويرها لتتلائم اللغات المحلية فقد اشتقت كلمة إرتيريا من الاسم اليوناني «إريتريوس».

الموقع الجغرافي:

تقع إريتريا بين خطي عرض ١٥ و ١٨ درجة شمالاً وخطي طول ٣٦ و٤٣ درجة شرقاً.

وتمتد إريتريا على سواحل البحر الأحمر شمالاً وجنوباً. يحدها من الشمال والشمال الغربي جمهورية السودان ومن الغرب الحبشة ومن الجنوب جمهورية جيبوتي ومن الشرق البحر الأحمر. وتبلغ مساحتها ١١٧,٠٠٠ كيلو متراً. وجغرافياً، أبرز ما يميز تضاريس الإقليم هضبة مرتفعة، يشقها عدة أنهار ووديان موسمية أهمها: نهر سيتيت الذي يعتبر الحد الفاصل بين إريتريا والحبشة، ويمر هذا النهر عبر السودان ليلتقي بنهر النيل ويطلق عليه السودانيون اسم نهر عطبرة. كما أن هناك عدد من الوديان الموسمية منها: وادي بركة ويزيد طوله عن ستمائة كيلو متر.

ووادي عنبسه، وهو رافد لوادي بركة، ووادي الجاش ويزيد طوله عن أربعمائة كيلو متر وينتهي في شرق السودان بالقرب من كسلا.

وتعتبر مدينة «أسمرة» أكبر المدن الإريترية وهي العاصمة. وأهم موانىء الإقليم مدينة مصوع كما أن هناك موانىء أخرى صغيرة مثل مرسى فاطمة وعاسب. وقد بنى العرب مدينة «عدولي» التي أطلق عليها اليونان «عدوليس» لتكون رأس جسر للتجارة بين الجزيرة العربية والقبائل الإريترية. وقد وصف أحد البحارة اليونان ميناء «عدولي» في القرن الأول الميلادي فقال: «هناك مجتمع منظم، ازدهر في هذه المدينة الكبيرة، ذات المباني الجميلة، والمعابد، والحمامات، والشوارع، والصواري». وأشار لكثرة السفن العربية على الساحل الإريتري، وروح المودة والتفاهم والتعايش بين السكان المحليين والعرب القادمين والتزاوج بينهم، مما يبعد الخصام ويكون أساساً لتوطيد أركان ذات القربى. وعن المواد التجارية قال: «تجيء السفن العربية من كل صوب، محملة بالخناجر والرماح والزجاج، وتعود من هنا محملة بالعاج والجلود وقرون الكركدن»[1].

وأطلق المؤرخون المسلمون على الإقليم أسماء مثل «بلاد الزيلع» و«بلاد الجبرته» وقال عنها ابن حوقل «بلاد الإريتريا» وذكر أن بها كثيراً من المسلمين وعليها ملك عظيم.

وتمتد سواحل إريتريا لأكثر من ألف كيلو متر، ويتبع لها أرخبيل من الجزر الإستراتيجية يزيد عددها عن مائة وخمس وعشرين جزيرة. وازدادت أهمية إريتريا بعد شق قناة السويس التي حولت البحر الأحمر إلى شريان بحري تمر منه معظم البضائع التجارية بين الشرق والغرب.

١ - إريتريا: تاريخها وجغرافيتها واقتصادياتها. منشورات جبهة التحرير الإريترية.

أريتريا وصراع الأمبراطوريات القديمة

لا يعوزنا الدليل إن قلنا أن كل الممالك والإمبراطوريات، وإن قامت بعيداً عن البحر الأحمر إلا أنها سعت للسيطرة عليه. ويفسر لنا ذلك وجود آثار خلفتها حضارات متباينة في زمانها ومنشئها. بدءاً من حضارة اليونان وروما القديمة، التي امتدت من شمال حوض البحر الأبيض المتوسط حتى إريتريا وباب المندب، وكذلك سيطر ملوك الأسر الفرعونية على الإقليم لتأمين طرقهم الجنوبية. وكان لمملكتي سبأ وحمير العربيتين اللتين قامتا باليمن تأثير تجاري وثقافي قويين على الإقليم، وقد مهد ذلك التأثير والعلاقة باليمن لدخول الإسلام للبلاد منذ عقوده الأولى.

فقديماً جاء المصريون للشاطىء الإريتري، وتبعهم الفينيقيون واليونان، بحثاً عن النفائس والمعادن الثمينة من جهة، ولتأمين حركة تجارتهم البحرية والبرية كما ذكرت من جهة أخرى. وكانت قوافل التجار المصريين تبحر جنوباً حتى سواحل الصومال، انطلاقاً من الموانىء الإريترية التي كانوا يرتبطون مع أهلها بمعاهدات واتفاقات تسهل لهم الطريق جنوباً نحو أعماق القارة الإفريقية، وشمالاً لدى العودة إلى مصر. لم يتطلع المصريون لاحتلال إريتريا عسكرياً، إلا أنهم تركوا آثاراً حضارية عميقة، وتمتعوا باحترام القبائل الإريترية، حتى أن تلك القبائل لم تعد تنظر للمصريين نظرتها للأمم الأجنبية الأخرى.

وفشل الرومان في فرض سيطرتهم على إريتريا، كما فشلوا في التأثير

حضارياً على الإقليم، بالرغم من نجاحهم في مناطق أخرى من حوض البحر الأحمر. فقد قاتلت القبائل البجاوية (قبائل البجة) الزحف الروماني، ودفعوا جحافلهم شمالاً حتى حدود مصر. واستمرت تلك الحرب بين مد وجزر حتى الفتح الإسلامي لمصر في القرن السابع الميلادي.

واستخدم الرومان مملكة «أكسوم» لمهاجمة إريتريا، وتمكنت تلك المملكة التي برزت في القرن الأول الميلادي من غزو إرتيريا وبعض الأقاليم المجاورة، وبدعم من الرومان وصلت إلى جنوب الجزيرة العربية واليمن، ولا بد أن هناك نصيباً كبيراً من الصحة في مقولة «التاريخ يعيد نفسه». فكما كانت «أكسوم» بالأمس، نجد الحبشة اليوم، معزولة عن بيئتها الإفريقية، وعن جاراتها المباشرة، وارتبطت بقوى بعيدة عن المنطقة أو دخيلة عليها، ولا وجود لعلاقات حُسْن الجوار بينها وبين أي من الدول المحاذية بلا استثناء.

ولم يتغير الهدف من الصراع في منطقة البحر الأحمر في العصر الحديث عنه في العصور القديمة رغم اختلاف طبيعة القوى المتحاربة والوسائل المتبعة، وفي هذا يقول عثمان صالح سبي في مقدمته لكتاب وثائق الخارجية الإيطالية حول احتلال إريتريا: «فقبل ثلاثة قرون ونصف سنة (١٥١٣) تقدم البرتغاليون إلى السلطان أحمد بن إسماعيل، سلطان دهلك ومصوع وملحقاتها بطلب إقامة علاقات تجارية مع بلاده التي عرفت بثروتها من اللآلىء، وتروس السلاحف، وقرون الخرتيت، والعاج، وريش النعام. وما لبث هذا الطلب الرسمي أن تحول إلى غزو مسلح، واحتلال دام نحو أربعين عاماً، حتى هزم الأتراك الأسطول البرتغالي واحتلوا مصوع في عام (١٥٥٧)».

فكما كان هدف البرتغاليين هو السيطرة على مقدرات الشعب

الإريتري، فإنه بالمنظور الأوسع كان للسيطرة على طريق التجارة، الذي يمر عبر البحر الأحمر، وكان ذلك ما ارتآه الإيطاليون فيما بعد، تحدوهم فكرة أن مفاتيح البحر الأبيض المتوسط موجودة في البحر الأحمر.

ومع ازدياد التقدم العلمي والتكنولوجي ازدادت أهمية البحر الأحمر. وسعت الدول الكبرى للسيطرة على حوض البحر الأحمر، وذلك بالتأثير على شعوب المنطقة عن طريق مَدِّ جسور من الصداقة حيناً، والتآمر والمجابهة حيناً آخر. وكان الشعب الإريتري حاضراً، ودوره في الصراع مهماً، لموقع بلاده الجغرافي المميز، الذي يربط براً بين الصومال العربي المسلم وبين بقية أقطار الأمة في آسيا وإفريقيا.

فكما تسعى الدول الكبرى، والصغرى، القريب منها، والبعيد، إلى تأمين منافذها على البحر الأحمر، وتواجدها في المنطقة، فإن لدى الدول العربية من الدوافع الأمنية القومية ما يحدوها للعمل على تحويل البحر الأحمر الى بحيرة عربية، آخذين في الاعتبار أن كل الشعوب المطلة عليه هي شعوب عربية مسلمة. ولن تتحقق مطالب الأمن تلك إلا باستقلال إريتريا وتعزيز استقلال الصومال وجيبوتي أيضاً.

الدولة الإسلامية وإريتريا:

رغم الحروب الطاحنة التي كانت سجالاً بين البجة والرومان، انقلبت السياسة الرومانية بين عشية وضحاها، ليصبح هدفها الرئيس والمباشر استمالة القبائل الإريترية، والتقرب من زعمائها. ولم يكن ذلك تعديلاً في النظرة الإستراتيجية الرومانية نحو تلك القبائل، بل كانت سياسة مرحلية لمواجهة المد الإسلامي.

وكما ذكرت آنفاً، فقد دخل الإسلام إريتريا منذ سنوات الدعوة الأولى، حيث حملها التجار المسلمون، والمهاجرون، ورجال الدعوة الذين جاؤوا بدين الفطرة إلى قبائل قاومت الديانات اليونانية، ونبذت آلهتها، وقاومت الإمبراطورية الرومانية، ورفضت حضارتها. ودخل الإريتريون في دين الله أفواجاً، وترسخت علاقات المودة و الحسنى بين القبائل الإريترية والمسلمين القادمين من خلف البحر بتجارتهم، وأصبحت تلك العلاقة نموذجاً جديداً في التعامل و مراعاة العهد، خلافاً لما اتسمت به معاملات الرومان والأحباش من غدر ونقض للمواثيق مع تلك الأمة.

ورغم تلك الحقائق، فقد نجح الرومان في استقطاب القبائل الإريترية لتقف بجانبهم عن طريق إقناع ملكهم «سكسوح» بإرسال نجدة لقتال عمرو بن العاص، الذي قاد جيشاً لفتح مصر. فتوجه «سكسوح» بنفسه، على رأس قوة قوامها خمسون ألف مقاتل، معززين بألف وثلاثمئة فيل، وكانت الغلبة للمسلمين وأضاء الإسلام مصر.

وفي عام ٢١٦ للهجرة، جهز الخليفة العباسي المأمون عبدالله بن هارون الرشيد جيشاً بقيادة عبدالله بن الجهم، لفتح الأراضي الواقعة جنوب صعيد مصر، والتي بقيت بها قوات بجاوية منذ عهد «سكسوح».

وتلاقى الجمعان، ودارت رحى معركة خسرت فيها البجة معظم مقاتليها، مما اضطرها لقبول الهدنة وعقد معاهدة نصت على:

- أن يدفع عظيم البجة الجزية وأن يستمر على ذلك.
- أن تكون قبائل البجة وأرضها تابعة للدولة الإسلامية.
- ألاّ تهدم المساجد التي بناها المسلمون في (صبحه) و(هجر) وسائر البلاد.
- أن دية القتيل من رعايا دولة الخلافة الإسلامية عشرة أضعاف غيرها، ولمن أسلم من البجة حقوق مواطن الدولة الإسلامية ويكون آمناً على دينه وماله.

ونصت المعاهدة فيما نصت عليه «أنكم (البجة) إن نزلتم صعيد مصر لتجارة، أو مجتازين، أن لا تظهروا سلاحاً، ولا تدخلوا المدن والقرى إلا برضى أهلها، وكذلك ألا تمنعوا أحداً من المسلمين الدخول في بلادكم والتجارة فيها براً وبحراً» وانتهت المعاهدة إلى القول «وإن زغتم أو عنتم فلا عهد لكم ولا ذمة».

ويؤكد البند الذي نصت عليه المعاهدة، حول حرمة المساجد، وعدم المساس بها، في مدينتي «صبحة» و«هجر» على أن الإسلام قد دخل البلاد قبل ذلك بكثير، وأن المسلمين يعيشون في مختلف المدن الإريترية.

ولم تكن اللغة العربية غريبة على قبائل البجة، كما لم يجهل العرب المقيمون بالبلاد، والذين اختلطوا بأهلها اللغة المحلية مما كان يسهل سير المفاوضات و ترجمة المعاهدات وكتابتها.

ونقضت قبائل البجة تلك المعاهدة، فقرر الخليفة المتوكل إخضاع البجة نهائياً لسلطان الدولة الإسلامية، فكلف محمد بن عبدالله القمي

بهذه المهمة. فتوجه محمد بن عبدالله القمي، على رأس قوة مؤلفة من عشرين ألف رجل، من الفرسان والمشاة، عن طريق مصر متجهاً جنوباً، لملاقاة ملك البجة (أُولباب). وكان أُولباب يقود القوات البجاوية بنفسه، يساعده ابنه (فيعس). واستمرت الحرب طويلاً وكان «أولباب» يهدف من استمرار الحرب، وطول أمدها، إرهاق جيش المسلمين، واستنفاد تموينه وعتاده. إلا أن الخليفة وقائد الجيش محمد بن عبدالله القمي قد اكتشفا ما خطط له «أُولباب» وابنه «فيعس»، واستمر جيش المسلمين في الحرب، وجرى تأمين التموين والعتاد اللازم عبر البحر الأحمر، إلى ميناء «صنجه» الواقع إلى الجنوب من «سواكن» الحالية، بعد تحصين الميناء. وقلبت موازنة «أولباب»، وتعذر عليه هو وجيشه الاستمرار في الحرب التي خطط لها. وأعلن رغبته الدخول في الهدنة والصلح، كما أبدى استعداده لدفع ما عليه من متأخرات الضرائب. وأبدى له محمد بن عبدالله القمي استعداده لقبول الهدنة والصلح، إن توجه هو شخصياً لمقابلة الخليفة ليقدم تعهده بنفسه أمام الخليفة. فأسند «أُولباب» أمر الدولة لابنه «فيعس» وانطلق برفقة محمد ابن عبدالله القمي لمقابلة الخليفة.

ووصل ركب «أُولباب» الى دار الخلافة العباسية في سامراء. وأعجب «أُولباب» بقوة الدولة وعمرانها. ولم يعامل الخليفة «المتوكل على الله» ملك البجة معاملة المهزوم، بل أعزه وأكرم وفادته ورحب به ضيفاً على بلاد المسلمين، وخلع عليه شعار الدولة العباسية، واعترف له بالسلطة في بلاده. وعاد «أولباب» الى بلاده سعيداً، يُكنُّ للمسلمين كلَّ تقدير وإجلال، بعد أن اجتثت المعاملة الحسنة ما كان في قلبه من كراهية للإسلام، وانعكس ذلك إيجابياً على وضع المسلمين في إريتريا، فازداد عددهم وقويت شوكتهم بعد أن أمنهم الملك «أُولباب» على مساجدهم وأموالهم وأنفسهم.

وكتب ابن حوقل، يصف حياة وعادات أهل إريتريا: «بعد سنة ٢٤٥ ضبطت البجة أطرافها بالإسلام في بعضها بعض، وبلدهم بين النيل والبحر. ويصل إليهم التجار بالصوف والقطن والحيوان... فيكون غاية ما يقطعونه من بلدهم ويمكنهم التصرف فيه نواحي تعليب، وهي مواضع ذوات مياه في أودية متصلة بجبل يعرف «بملاحيب» وأكبر أوديته وادي بركة. وبين تعليب وبركة غياض عادية ذوات أشجار، وربما كان دائرة الشجرة من أربعين ذراعاً إلى خمسين ذراعاً. وأفنيتها مواقع الفيلة، والزرافات، والسبع، والكركدن، والنمر، والفهد، إلى سائر الوحوش، سائحة رائعة في عيلها ومياهها وغياضها. ويتصل بملاحيب من شقه الشرقي، وادٍ يعرف بـ «صيعوات»، كثير الماء - أيضاً - والشجر والحمر الوحشية... وبنواحي بركة بطون كريمة وهي المعروفة بعجات من البجة، ويتصل بها مما يلي سواحل البحر (الجاسة) بطون كثيرة من السهل والجبل، وكان هذا الجبل أخذ بأوديته من نواحي البحر المالح إلى دكن (دجن) وهي أرض مزارع يجري إليها ماء النيل (ويقصد ابن حوقل هنا بالنيل نهر الجاش) ويزرع عليها أهل النوبة (ويقصد كذلك بأهل النوبة هنا القبائل الإريترية التي تقطن حوض نهر الجاش)... وفي شرق بركة قبائل كثيرة، تعرف ببازين وبارية، وهم أمم كثيرة قتالهم بالنفس والسهام المسمومة والحراب... ويسكنون في جبال وأودية ويقتنون البقر والشياه ويزرعون. والذي بين وادي بركة وجبلها المدعو ملاحيب، راجعاً إلى الإسلام... وليواينكه من قبائل البجة، تزيد على الإحصاء، ولا يبلغ عددها، لتوغلهم في أعماق الصحراء، وبركة تقارب جزيرة باضع (مصوع)، وتسمية باضع بالضاد المعجمة بجاوية قديمة، وتكون ثلثي مراحل مملوءة ببطون قصعه وهي أجل بطون البجة الداخلة وأكثرها مالاً وأعزها...»

وقد توالت الممالك، بعد زوال مملكة البجة في إريتريا، إلا أنها بقيت

تنتمي كلها الى أصل بجاوي مثل مملكة الدجن ومملكة مزجه في أوائل القرن السابع عشر.

وتعدّ أسرة الفونج من بين الأسر التي وفدت إلى إريتريا، وتنتمي لأصل عربي. فقد نزحت تلك الأسرة من جنوب شرق الجزيرة العربية، واستوطنت وادي عنبسة وتصاهرت مع الأسرة الحاكمة هنا. وبعد ما يقرب من ثمانية قرون أسست الأسرة مملكة عرفت باسمها، ضمت مناطق شاسعة من إريتريا وشرق السودان. وأصبحت في القرن السادس عشر إحدى أقوى دول المنطقة، بزعامة السلطان «عمارة دنقس». وتميزت سياسة سلاطين الفونج، بعدم التدخل في شؤون الأقاليم التي أخضعوها، حيث اكتفوا بتوطيد الروابط التجارية معها، وتأمين مرور القوافل في أراضيها.

ويطلق بعض المؤرخين على «سلطنة الفونج» اسم «السلطنة الزرقاء»، بعد أن آل أمر السلطة فيها إلى قبائل العنابسة. وحكمت تلك القبائل حتى عام ١٨٢٠ وهو نفس العام الذي ضم فيه محمد علي باشا والي مصر تلك المناطق لولايته.

إريتريا والحبشة:

لقد تسترت الحبشة دائماً في سعيها للسيطرة على إريتريا بستار ديني، منذ دخول المسيحية إليها. إلا أن ذلك لم يفلح في إخفاء الكراهية العرقية التي ينطوي عليها الأحباش نحو الإريتريين، الذين شكلوا منافساً قوياً من عهد مملكة «أكسوم». فكما شنت مملكة «أكسوم» عدة حملات على الإمارات الارتيرية الساحلية، بهدف إخضاعها وقطع صلاتها بدولة حمير العربية باليمن، كذلك جيّشت مملكة أمهرا الجيوش لغزو الساحل الإريتري، والسيطرة عليه، ومن ثم السيطرة على طرق التجارة، وتسخير الإريتريين لخدمة الأحباش.

ولم تنقطع حملات حكام الحبشة ضد القبائل الإريترية، إلا في حالة ضعفهم ووهنهم، أو في حالة قوة إريتريا واندماجها مع أصلها العربي، كما حدث في القرن التاسع عشر حين «حلت مصر في إريتريا محل الحكم العثماني. . . لم يكن السكان المسلمون يشعرون بأنهم تحت حكم أجنبي، سواء أثناء الحكم التركي أو الخديوي المصري، لأن شؤونهم الداخلية كانت تدار بواسطة حكامهم الوطنيين. كما أن وجود دولة كبيرة، كان يشكل عنصراً هاماً في مواجهة الغزوات الإثيوبية المتكررة وغزوات الدول الأوروبية من جهة البحر، هذا علاوة على أن مفهوم الانتماء إلى الدولة الإسلامية العالمية، كان يطغى على ما عداه من مفاهيم القوميات التي نشأت في القرن التاسع عشر»[1].

وكما ذكرت سابقا، كان الأحباش يجدون في القوى الغازية حليفاً طبيعياً لهم ضد جيرانهم.

وفي التاريخ شواهد كثيرة. فبعد اعتناق مملكة «أكسوم» للمسيحية، جهزت حملة لغزو الساحل الإريتري ولاقت دعماً كبيراً من الإمبراطور الروماني البيزنطي، الذي شجع الأحباش على عبور البحر، لغزو الدولة الحميرية في اليمن، حيث أمدَّ الأحباش بسفن يقودها بحارة من جنوده، وأمدهم كذلك بالسلاح اللازم للقتال، كما نقل ما يلزمهم من التموين والرجال لتعويض الذين قتلوا في الحرب، وبقيت القوات الحبشية في اليمن إلى أن بدأت عوامل التفكك والضعف تدب في الإمبراطورية الرومانية، فانكمش تبعاً لذلك المد الحبشي وتقلصت مملكة «أكسوم» لحجمها الطبيعي على رأس الهضبة التي خرجت منها.

وفي القرن الخامس عشر، جهز الملك إسحق بن داود ملك الأمهرا

---

١ ـ كارلو جوليو، الوثائق التاريخية الإيطالية حول احتلال إريتريا، (ترجمة جبهة التحرير الإريترية).

جيشاً كبيراً ضد الساحل الإريتري بمساعدة البرتغاليين، فأحرق مدينة (حرقيقو) و(زولا) و(مصوع) ونهب ممتلكاتها إلا أن القوات الأمهرية فشلت في فرض السيطرة والبقاء في المنطقة، وفي مطلع القرن السادس عشر، أرسلت الملكة «هلينا» وفداً إلى ملك البرتغال، تطلب منه أن يدعمها بالأسطول البرتغالي، للاستيلاء على سواحل الصومال وإريتريا. ووصل الأسطول البرتغالي، ودمر مدينة «زيلع» من البحر، واحتلها المهاجون من البر.

وفي عام ١٥٢٠ هاجمت قوة بحرية برتغالية أخرى مدينة «مصوع». وحين رفض أهل المدينةمدهم بالماء العذب والغذاء، عاثوا في المدينة تقتيلاً وتدميراً، وحولوا مسجدها لكنيسة للجنود البرتغاليين والأحباش. كما رفض أهل مصوّع مَدّ البرتغاليين بالأدلّاء حين أراد قائد الحملة البرتغالية إرسال وفد للاتصال بالأحباش والتفاوض معهم.

وأرسل أُمراء كل من «زيلع» و«مصوع» و«سواكن» وفداً للباشا التركي في زبيد باليمن، يستنجدونه ضد الغزو البرتغالي ـ الحبشي، فأرسل العثمانيون الأسطول التركي إلى البحر الأحمر، وبعد عدة أعوام استطاع تدمير الأسطول البرتغالي وطرد البرتغاليين من الساحل الإريتري. وتوطدت سيطرة العثمانيين على موانىء البحر الأحمر، وانحسر الأحباش في أعالي الهضبة من جديد بعد هزيمة حلفائهم البرتغاليين لمدة ثلاثةِ قرون.

إريتريا والأتراك العُثمانيون

كان هدف السياسة العثمانية في منطقة البحر الأحمر، طرد البرتغاليين من المنطقة، فأرسلوا لهذا الغرض في عام ١٥٥٧ حامية للتمركز في ميناء «مصوع»، وللإشراف على الموانىء الإريترية.

وأطلق الأتراك اسم ولاية الأحباش على المناطق الإريترية والحبشية، رغم عدم سيطرتهم على الحبشة وذلك كسياسة لذر الرماد في عيون الأوروبيين والإيحاء إليهم بخضوع الحبشة. وقد وافقت الحبشة دون حرب على أن يفرض نائب حرقيقو التركي مرسوماً على مرور القوافل التجارية من وإلى الحبشة، عن طريق البحر الأحمر. كما أن هناك وجهاً آخر للسيطرة على الحبشة، فما دامت مصر هي التي تُعيّن مطران الكنيسة الحبشية، فلا بد منطقياً من خضوع الحبشة للإدارة المصرية التركية، وكان ذلك يجري بقبول واستحسان الأتراك. وكانت هذه الحقائق مسوغاً كافياً للاعتقاد بتبعية الحبشة لتركيا، وقد أكدت تركيا مرة أُخرى تبعية الحبشة لها، حين طلبت الحبشة من بريطانيا حماية الحجاج الأحباش في القدس، أجاب السلطان العثماني: «إن الحبشة مقاطعة من مقاطعات الدولة العثمانية، وعليه فإن الأحباش ليسوا بغرباء في القدس، كما أنه ليس من حق أي قنصل أجنبي أن يتحدث باسمهم».

وبعد أن ضعف النفوذ العثماني على الساحل الأريتري نتيجة لمقاومة العرب للأتراك، اضطرت تركيا أن تضع الشؤون الإدارية المحلية بيد الإريتريين. وعندما انتصر إبراهيم باشا على الحركة الوهابية في الحجاز

عام ١٨١٨ تم تعيينه والياً على الحجاز والملحقات ؟وكانت الملحقات تعني مصوع والساحل الإريتري) وأرسلت مصر حاكماً للإشراف على الملحقات، وقوة عسكرية للدفاع عنها. وعندما سحبت مصر قواتها أمام ضغط الدول الاوروبية من الحجاز ومصوع، استعاد السلطان العثماني سلطته الرمزية على تلك المناطق. وفي ظروف الشد والجذب التي كانت على أشدها بين محمد علي والسلطان والدول الاوروبية التي تسعى للاستيلاء على تركة الرجل المريض، شنَّ الأحباش سلسلة من الغارات للسيطرة على السواحل الإريترية. ولدى فشلهم لجأوا لاجتذاب الدول الاوروبية للمنطقة، فقام (الرأس أوبى) حاكم تيغراي بأول محاولة في هذا الاتجاه عام ١٨٤٠، حيث عرض التنازل عن خليج (أم فيلا) لفرنسا، إلا أن الفرنسيين رفضوا هذا العرض لتشككهم في صحة دعاوى السيادة الحبشية على الخليج. وعاد حاكم تيغراي يعرض على فرنسا من جديد عام ١٨٤٥ التنازل لها عن خليج حرقيقو مقابل بسط حمايتها عليه، ورفض الفرنسيون العرض لافتقار زعم السيطرة على خليج حرقيقو للصحة.

وثارت حرقيقو على تركيا عام ١٨٤٦، فأحرقت تركيا المدينة، وعزلت حاكم مصوع وأبدلته بآخر، ولم ينته هذا الصراع إلا بعد أن وافق الباب العالي على ضم مصوع وتوابعها إلى مصر. فامتنع حاكم تيغراي عن دفع ضرائب المرور إلى نائب حرقيقو، وقاد قوة تقدّر بعشرة آلاف جندي، لاحتلال إقليم سمهر، إلا أنه عجز عن تحقيق مطامحه وعاد إلى تيغراي، واتصل بالملكة فيكتوريا ملكة بريطانيا يطلب مساعدتها، وتدخل جلالتها لتأييد حقوقه في سواحل البحر الأحمر التي كان أسلافه يمتلكونها، ورفضت بريطانيا التدخل لعدم دخول الحبشة في الدائرة السياسية التي كانت بريطانيا تعمل على تنفيذها، بل فضلت أن تجمد العرض الحبشي حتى تحين الفرصة للاستفادة منه بامتطاء الحصان الحبشي.

وبدأت بريطانيا مؤخراً في تحريك (الرأس كاسا) الذي أعلن نفسه إمبراطوراً للحبشة وسمى نفسه (تيدروس)، مستنداً لخرافة حبشية قديمة، تقول أن ملكاً بهذا الاسم، سيحكم إثيوبيا ويقضي على المسلمين ويدمر مكة، ويغزو القدس، ويتربع على عرش سليمان. فوجد الإنجليز في هذا الإمبراطور ضالتهم، فأقنعوه بأنه لا يمكن تأمين تجارة الحبشة إلا إذا سيطر على مصوع. ففهم أن ذلك تشجيعاً بريطانياً، فانطلق مهاجماً مصوع، والساحل الاريتري، فكان فشله ذريعاً. فتدخلت بريطانيا لدى الباب العالي تطلب التنازل عن مصوع للحبشة. وقام أهالي المنطقة، لدى علمهم عن النشاط البريطاني الرامي لضمهم للحبشة، بتوقيع بيانات يعلنون فيها تبعيتهم للباب العالي، حتى أن العلم العثماني قد رفع على موانىء إريترية لم يدخلها الأتراك مطلقاً. وباءت جهود بريطانيا و(تيدروس) بالفشل إلى حين.

مطامع إيطاليا في إريتريا:

بعد الفشل الذريع الذي منيت به إيطاليا عام ١٨٦٩، في محاولتها السيطرة على الساحل الإريتري، توافقت سلسلة من الأحداث لتهيىء لها الفرصة من جديد لتحقيق أطماعها. وكان أهم تلك الأحداث، ما نتج عن الصراع الذي كان محتدماً بين خديوي مصر والسلطان العثماني من إنهاك للطرفين. حيث وجدت مصر نفسها فيما بعد مرتبطة ببريطانيا باتفاقية مجحفة، كان من ضمن ما نصت عليه الاعتراف بسلطة مصر الشرعية، في ظل التبعية العثمانية على إريتريا وبقية المناطق، وكان ذلك بهدف السيطرة على تلك المناطق بعد السيطرة على مصر. وبدأ النفوذ المصري يتقلص، وفرضت على مصر الوصاية، وتدخلت الدول الأجنبية في شؤونها الداخلية، وعزل الخديوي إسماعيل.

وفي مثل تلك الظروف، من الطبيعي أن تتحرك الحبشة، فبدأ

ملكها «مينيليك» يخطب ود إيطاليا ليتجنب الصدام معها، ولاقتسام الغنيمة التي يسعى هو كما تسعى إيطاليا للسيطرة عليها. وبدأت السفن الإيطالية تصل للشاطىء الإريتري محملة بالجنود والسلاح، واحتجت مصر، إلا أن صوتها كان أضعف من أن يسمع أو يؤبه به، ولم ترغب بريطانيا بالتدخل مباشرة لوقف التدخل الإيطالي بل اكتفت بمراقبة تحركات إيطاليا من عدن وبحذر شديد، فقد كانت بريطانيا ترى في النشاط الإيطالي تهديدا لطرق تجارتها وممتلكاتها في الشرق.

حادثة بيلول:

في ربيع عام ١٨٨١ تحركت قوة إيطالية تُقدر بنحو ستين شخصاً، لاستطلاع منطقة «بيلول»، تمهيداً لاحتلالها. فوقعت القوة في كمائن نصبها الإريتريون، فتم القضاء على الفصيلة الإيطالية بأكملها. فاستغلت إيطاليا الحادث أوسع استغلال، واتخذته ذريعة لجلب المزيد من القوات، لإكمال احتلالها لإريتريا، وللتصدي للمنافسين الأوروبيين من جهة أخرى.

ولم تعارض بريطانيا سياسة إيطاليا، وذلك من أجل خلق منافس لفرنسا، التي كانت تسعى لتدويل قناة السويس، وفي نفس الوقت عززت وجودها في القرن الإفريقي، ببناء قاعدة عسكرية على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر في مستعمرة جيبوتي.

ومن أجل إحياء أمجاد الرومان في منطقة شرق إفريقيا، عقدت إيطاليا مع «مينليك» حاكم (شوا) في مايو ١٨٨٣ معاهدة صداقة يغلب عليها الطابع التجاري، كما عقدت معاهدة مشابهة مع سلطنة (أوسا)، فتوطد التواجد الإيطالي بعد هاتين المعاهدتين، فاستطاعت إيطاليا بالتالي إخضاع مناطق استعصت عليها من قبل. ووسعت إيطاليا من نفوذها على أثر انسحاب القوات المصرية من السودان ومنطقة البحر

الأحمر، بعد تخبط مصر وغرقها في الديون الأجنبية، وكذلك بعد هزيمة القوات المصرية أمام الحركة المهدية.

وزحفت إيطاليا لملء الفراغ الذي خلفته القوات المصرية، فاحتلت مصوع، في عام ١٨٨٥. كما احتلت شمال الساحل الإريتري عام ١٨٨٧ حتى الحدود السودانية، وبعد عامين احتلت مدينة «كرن» واخضعت «أسمرة» وبسطت نفوذها على بقية الساحل الإريتري في وقت لاحق من نفس العام.

وأصدرت إيطاليا مرسوماً ملكياً عام ١٨٩٠، يعلن تبعية إريتريا لإيطاليا.

ورغم تفوق إيطاليا العسكري، لم تتحقق لها السيطرة على إريتريا بالسهولة والسرعة التي توقعتها إذ خلال الفترة الطويلة من عام ١٨٦٩ حتى ١٨٩٠ استطاعت إيطاليا الاستيلاء على الأراضي الإريترية، إلا أن مقاومة الشعب الإريتري لم تنته عام ١٨٩٠. فلجأ الإيطاليون بعد هذا العام للمخادعة والغدر، فأعلنوا قانوناً أطلقوا عليه «قانون التهدئة العامة» تم بموجبه تصفية الزعماء الوطنيين، ورؤساء القبائل، ومارسوا في ظل هذا القانون أبشع الجرائم، ابتداء من القتل والتعذيب، وانتهاءً بالنفي والإبعاد، ولم تكن هناك ضمانات يلجأ إليها المواطنون، فقد تصرف الإيطاليون دون رقيب، ولم يعد قتل الإريتري أو نفيه مما يعاقب عليه القانون.

وكان أول وأشهر من تصدى بشكل منظم لمقاومة الايطاليين، من أبناء إريتريا، حاكم «شعنيتي» (دجياش بهتاحقوس)، الذي استشهد في معركة مع الإيطاليين عام ١٨٩٤. فقاد المقاومة الإريترية بعده رأس ولد ميكائيل، الذي غدر به رأس الولا حاكم تيغراي وسلمه للإيطاليين. وجاء بعده آدم محمد، الذي تصدى لرأس الولا وحلفائه الإيطاليين

بجيش من قبائل الطروعة والسمهر والاساورتا . فلجأت إيطاليا لسياسة «فرق تسد» . وكانت الخطوة الأولى انتزاع إدارة الجمارك في مصوع من أسرة النواب ، التي تحكم مصوع ، وإعطائها لأسرة كنتباي التي تحكم الساحل الشمالي ، ثم إعادتها إلى أسرة النواب من جديد ، مما سبب زرع الشقاق والتنافر بين أبناء البلد الواحد .

وقسمت المدن الإريترية إلى أحياء أوروبية ، وأخرى أهلية ، بحيث لا يجوز للأهـالي السكن في الأحياء الاوروبية ، علماً بأن المـوظفين الإيطاليين هم من المجرمين المبعدين عن إيطاليا . وصدرت التشريعات العنصرية ، التي تحرم الزواج بين الإيطاليين والسكان المحليين . وسعت إيطاليا لاستغلال الخلافات الدينية ، والنعرات القبلية . وفرضت قانون التجنيد الإجباري على أبناء إريتريا وجاراتها .

وإمعانـا في شق الـوحـدة الوطنية الإريترية كانت إيطاليا تسمح وبشكـل محدود لبعض المسيحيين الإريتريين بشغل مناصب ووظائف حقيرة في الإدارة الإيطالية ، في حين حرمت ذلك على بقية المواطنين .

وبقيت إريتريا تحت الاحتـلال الإيطالي حتى عام ١٩٤١ ، حين دخلتهـا قوات الحلفـاء أثناء الحرب العالمية الثانية ، بعد إنزال الهزيمة بإيطاليا في شرق إفريقيا . وسيطرت بريطانيا على الصـومـال وإريتريا والحبشـة . وتقرر مصير الحبشة بعد عودة الإمبراطور هيلاسيلاسي إلى بلاده مع دخول القوات البريطانية إليها . أما بقية المستعمرات الإيطالية فقـد ترك أمر تقرير مصيرها حتى توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا في العاشر من فبراير ١٩٤٧ . وقد عولج أمر تلك المناطق في ملحق أدرج تحت رقم (١١) من المادة (٢٣) والتي نصت على :

١ ـ تنازل إيطاليا عن ممتلكاتها في إفريقية وهي : ليبيا وإريتريا والصومال الإيطالي .

٢ ـ تبقى هذه المناطق تحت الإدارة الحالية حتى البت في تقرير مصيرها .

٣ ـ تتـداول حكـومـات الـولايات المتحـدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي مشتركة فيما بينها أمر تقرير مصير تلك المناطق خلال سنة .

وجاء في التصريح المشترك للدول الأربع ، الذي ألحق بالمادة (٢٣) تحت رقم (١١) الآتي :

١ ـ اتفقت حكـومـات الـولايات المتحـدة وبـريطانيا وفرنسا والاتحاد السـوفياتي على البت بصـورة نهائية في مصير الممتلكات الإيطالية في إفريقيا ، والتي تنازلت عنها إيطاليا خلال سنة .

٢ ـ تقوم الدول الأربع بتقرير مصير المناطق المذكورة وتعديل حدودها بما يتنـاسب مع رغبـات السكان المحليين ويحقق الأمن والسلام مع مراعاة وجهات نظر الدول الأخرى المعنية بالأمر.

٣ ـ في حال عدم تمكن الدول الأربع من الاتفاق على تقرير مصير أي من الأقـاليم خلال سنة ، يرفع الأمر للجمعية العامة للأمم المتحدة للتوصية بشأنه ، وتلتزم الدول الأربع بقبول التوصية وتنفيذها .

٤ ـ يواصـل نواب وزراء الخـارجية في الدول الأربع ، مواصلة دراسة مسألة تقرير مصير الممتلكات الإيطالية المتنازل عنها ، وترفع توصياتهم للعـرض على مجلس وزراء الخـارجية ، كماترسل الدول الأربع لجاناً لبحث حالـة السكـان المحليين ميدانياً والتحقق من آرائهم وتـزويد مجلس وزراء الخارجية بالمعلومات اللازمة[1] .

واختلفت الدول الأربع في تقرير مصير المستعمرات الإيطالية ، وبدأت تبرز وجهات نظر الدول الأربع خلال المحادثات والمباحثات التي جرت في باريس ولندن ونيويورك ، وبدأت المصالح تطغى على

(1) United Nations: Treaty feries, vol. 49 (1950) P.P. 139, 214-215

المبادىء. فمن خلال المباحثات والمداولات ظهرت اقتراحات تقول: إمـا أن توضع المستعمرات تحت الوصاية، لأنها ليست سوى أقاليم «متأخرة»، لا غنى عن البحث عن مرشد لها، للأخذ بيدها في طريق التقدم والنمو. وإما أن تعطى تلك المستعمرات قدراً من الاستقلال، وإما أن تعاد جميعها أو بعضها إلى إيطاليا.

وظهـرت في تلك الأثنـاء على الصعيد الإريتري عدة أحزاب، ومنـظمات سياسية، بعضهـا يطالب بالانضمام للحبشة كما ذكرت، وبعضها الآخر يطالب بالاستقلال وتوحيد إريتريا.

إريتريا تحت السيطرة البريطانية

بعـد هزيمـة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، فرضت بريطانيا سلطتهـا على المنـاطق التي كانت خاضعة للاحتلال الإيطالي: إريتريا والصـومـال والحبشـة. وكانت فترة الاحتلال البريطاني، رغم قصرها، أخطرفترة في تاريخ إريتريا، وما زال الإريتريون يعانون من نتائج تلك السياسة وآثارها حتى الآن.

ولا يمكن عزل إريتريا عن جاراتها، لدى تحليل المؤثرات التاريخية، والسياسية، والاقتصـادية، التي تؤثـر عليهـا، نظراً لتشـابك المصالح وتشعبهـا، وكـذلـك لوجود قوى إقليمية مدعومة من الخارج، تسعى للسيطرة والهيمنة على الشعوب المجاورة، مدفوعة بمطامع اقتصادية، ونوازع عرقية، لا سند لها ولا أساس.

وكان لعلاقة هيلاسيلاسي مع الدول الغربية، وعودته إلى بلاده مدعوماً من قبل الحلفاء المنتصرين، ما مكن له حكم الحبشة كما نعرف كما هيّأ للحبشـة مكـانـاً مميزاً بين جاراتها، التي كانت تحت الاحتلال البريطاني. فقد استقلت الحبشة بقرارها السياسي ولو صوريا، في حين بقيت الشعوب المسلمة الأخرى (السودان وإريتريا والصومال) تناضل للتخلص من القرار البريطاني المفروض. وسعت بريطانيا سعياً حثيثاً ـ كما هو الحـــال تحت الاستعـمار الإيطالي ـ لتعميق شقة الخلاف بين شعوب المنطقة من ناحية، وتمزيق الوحدة الوطنية من ناحية أخرى.

واستغلت بريطانيا خبرتهـا بالشؤون الإريترية الداخلية، ودرايتها

بالتناقضات الثانوية بين بعض القوى السياسية الإريترية، في محاولة يائسة لتفتيت المقاومة الإريترية، خدمةلأهدافها الإستراتيجية، التي سعت لتأمينها في فترة ما بعد الحرب. فكان أن جلبت لإريتريا مناهج تعليمية مختلفة، يطبق كل منها في إقليم من الأقاليم الإريترية، كما فرضت اللغة الإنجليزية كلغة تعليم في المناطق المسلمة، حيث اللغة الرسمية هي العربية، وقامت بنفس الشيء في المناطق الأخرى حيث اللغة التغرانية هي اللغة السائدة بين المسيحيين، ففرضت بذلك على أبناء الشعب الواحد التفاهم باللغة الإنجليزية، بدلاً من التفاهم باللغتين المحليتين. فتمكنت بريطانيا من بناء سدّ في وجه التفاهم بين الإريتريين، وشقت وحدة الشعب الثقافية - أولاً - لضرب التطلع القومي نحو وطن إريتري واحد.

واشترت بريطانيا الضمائر، فكان هناك من ينادي بالانضمام لأثيوبيا، وآخر يدعو لتقسيم إريتريا، بحجة اختلاف الثقافات، والأصول العرقية، والاعتقاد الديني، ونجحت السياسة البريطانية في إذكاء نار الخلافات حول القضايا التي لم يكترث بها أحد في العهد الإيطالي. ولمع نجم هيلاسيلاسي كزعيم معاد للفاشية، ودفنت تحت هذا البيرق الزائف كل الأصوات المعارضة له، والتي تطالب بالاستقلال عن الحبشة، وفي ظل هذا الزعم، تخلص هيلاسيلاسي من أقطاب المعارضة الإسلامية، التي ناوأت الاحتلال البريطاني وقاومت المطامع الحبشية.

وشهدت المنطقة تحت الإدارة البريطانية ركوداً اقتصادياً، روجت الحبشة وبريطانيا أن لا مخرج من المعضلة الاقتصادية إلا بضم إريتريا للحبشة في دولة فيدرالية واحدة[1].

(1) Traveskis, G.K., A colony in Transition, (London 1960), P.P. 74-76.

الاتحاد الفيدرالي مع الحبشة

فشلت الدول الأربع: فرنسا، وإنجلترا، والاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة، في الاتفاق على قرار بشأن إريتريا، فأحيل الأمر حينئذٍ للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأخذت إيطاليا والحبشة تتصدى كل منها لمقترحات الأخرى، فشكلت الأمم المتحدة لجنة خاصة بها، وكان نصيب أعضاء تلك اللجنة من الخلاف لا يقل عما كان بين الأربعة الكبار.

وضعت اللجنة تقريرين متناقضين تماما، أحدهما يقول أن هناك أقلية من الشعب الإريتري ترغب في الاتحاد الفيدرالي، في حين كان الآخر يقول أن الأغلبية من الإريتريين متحمسة لذلك. كما رفعت اللجنة توصياتها للجمعية العامة للأمم المتحدة، تنصح بثلاث حلول، أولا: الاتحاد كلياً مع الحبشة (وهذا يعني الضم)، وثانياً: الاتحاد مع الحبشة في نظام فيدرالي. وثالثاً: استقلال إريتريا بعد عشر سنين من الوصاية تحت إشراف الأمم المتحدة.

فاختارت الأمم المتحدة الأخذ بالحل الوسط فلا ضم، ولا استقلال، بل حكم ذاتي في حكومة فيدرالية، تحت التاج الحبشي، يكون للحكومة الإريترية على الصعيد المحلي مطلق السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ووصل في التاسع من فبراير عام ١٩٥١ إلى إريتريا السيد «ماتيينزو ادواردو» Matienzo Edwardo البوليفي، مبعوثاً مفوضاً من الأمم المتحدة، ليجد إرتيريا تنزف بين أسدين: أسد الحبشة الذي لا زال يتصرف بقانون أدغال إفريقيا، وأسد بريطانيا العاقل المروِّض. وبعد عام كامل من العمل المتواصل لوقف النزيف، استطاع «ماتيينزو» أن يناقش النقطة الابتدائية الأولى في مهمته: مناقشة إطار عمل دستوري. لكن تأكد

لديه اعتقاد تدعمه الحقائق اليومية، مفاده أنه حتى على المدى البعيد، يستحيل تحقيق اتحاد فيدرالي، بين الحبشة وإريتريا. وذكر أن البناء الأوتوقراطي المركزي للحكومة الحبشية لا يترك مجالاً لمقترحات ليبرالية مثل الاتحاد الفيدرالي الذي يتطلب تمثيل مختلف القوميات بنسب معينة، في تقرير قضايا مصيرية، مثل الدفاع، والشؤون الخارجية، والمالية، والتجارة الداخلية، والخارجية، وغيرها.

وانفجرت أولى نقاط الخلاف وأبسطها، حين رفض ممثل الحبشة مناقشة البند الذي يذكر «الدستور الفيدرالي»، متذرعاً بأن على السلطة الفيدرالية أن تنضوي تحت السلطة الإمبراطورية الموجودة، (التي لا سلطة تشريعية بها) وتتركز مجمل السلطة التشريعية في شخص الإمبراطور. واستعصى ذلك على الحل ووجد «ماتيينزو» نفسه أمام طريق مسدود. فتوصيات الأمم المتحدة تنص صراحة على تمثيل الإريتريين بنسبة مئوية في السلطة التشريعية الفيدرالية[1] ومن ناحية أخرى واجه «ماتيينزو» إمبراطوراً غاضباً لأنه لم تعط له الفرصة لتعيين الجهاز التنفيذي بأكمله، كما لم تعطه لجنة الأمم المتحدة حق قبول أو رفض التشريع المحلي بمجمله. ولغرابة المطالب الإمبراطورية تلك، فقد رفضها حتى أنصار الاتحاد مع الحبشة. كما استشاط الإمبراطور غضباً، حين لم يكترث به أحد، ولم يستحسن جهوده الرامية لفرض اللغة الأمهرية على الشعب الإريتري، بدل اللغة العربية التي يتحدثها الإريتريون، ويتمسكون بها كلغة قومية.

وكان التغيير الذي حدث في موقف أنصار الاتحاد الكامل مع الحبشة، ليصبح مؤيداً لفكرة الاتحاد الفيدرالي، قد أضعف من الجبهة الإمبراطورية، ودعم الموقف الإسلامي، كما خلق فرصة نادرة لبداية

(1) United Nastions, general Assembly, Resoloution 390A (V): Final Report of the U.N Commission in Erit-rea P.P. 74-5.

سياسة ائتلاف بين الجماعات السياسية المختلفة في نهاية عام ١٩٥٢، حين انضم مسلمو تيغراي وإريتريا للاتحاديين ليشكلوا أغلبية، تسعى لتشكيل حكومة فيدرالية دستورية. وبعد أن فشل الإمبراطور في فرض شروطه على لجنة الأمم المتحدة، ورأى الانشقاق يدب في الجبهة المساندة له، انطلق يستعمل سلطته المطلقة في تكميم الأفواه، وخنق الحريات، ناسفاً كل جهد يرمي لبناء حكم ديموقراطي، أو ينادي بالحكم الذاتي لإريتريا. وأعلن اعتباطاً ضم إريتريا للحبشة في الرابع عشر من نوفمبر ١٩٦٢، فكان ذلك إيذاناً ببداية الكفاح ضد الهيمنة الحبشية، وإعلاناً عن عجز الوسائل السياسية، عن إقناع القومية الأمهرية وممثليها، بضرورة التعايش سلمياً مع القوميات المجاورة. وأعلنت الحكومة الحبشية عن حل كل الأحزاب المعارضة، وحظر نشاطها، وزج بزعمائها في السجون. كما أعلنت الحكومة الإمبراطورية حل النقابات ومنع نشاطها. وأعلن في «أسمرة» و«مصوع» إضراباً عاماً، احتجاجاً على تعنت الإدارة المحلية، وتعسفها وفسادها، فتدخل الجيش الحبشي لإنهاء الإضراب، فقتل المئات، وجرح، واعتقل، الآلاف من المسلمين المضربين.

ودخل الشعب الإريتري صراعاً طويلاً ضد الاحتلال الحبشي، وكان المناضلون الإريتريون أحد العناصر الرئيسة في الإطاحة بالإمبراطور، الذي مثل حكماً امتدت جذوره لما يقارب ألفي عام.

إريتريا في ظل النظام الجمهوري الحبشي

بعد سقوط الإمبراطور «هيلاسيلاسي»، اعتقد الإريتريون أن حكام أديس أبابا الجدد، سيكونون أكثر تفهماً لتطلعات وطموحات القوميات المقهورة. حيث أن تغيير بنية النظام بمجملها، لا بد وأن يشمل تفسيراً جديداً للقضايا القديمة، ومحاولة للنجاح حيث فشل النظام القديم. كما أن النداء الذي وجهه (الدرغو) لعموم القوميات، والذي يعد فيه بالقضاء على الفساد والرشوة، وبإجراء إصلاحات جذرية في أجهزة الحكومة المركزية، وحكومات المحافظات قد أصبح بمثابة وعد قطعه الحكام الجدد على أنفسهم، وذكر بيان «الدرغو»، أن الجهاز الحكومي سيقوم على أساس تمثيل مختلف الطوائف والقوميات. ورأى الإريتريون والتيغريون في البند الأخير، بادرة أمل، ودليل حُسْن نية، وتغير صادقين. وفعلاً تم في عام ١٩٧٤ تعيين مسلم ومسيحي من أصل إريتري، ليكونا نائبين للحاكم العام في المنطقة. إلا أن الخطوة التالية جاءت مخيبة للآمال، حيث تم تعيين حاكم عام من أصل مسيحي، اشتهر بتعصبه الديني وضحالة تجربته السياسية، إلا أن أصله الإريتري جعله مقبولاً ولو مرحلياً. وتزامنت هذه الإجراءات مع هدوء ملحوظ في حدة العداء والقتال. فخرج المحاربون الإريتريون من معاقلهم، وساد في إريتريا جو من التفاؤل بقرب الإصلاحات المرجوة.

وأجرى الجنرال امان، رئيس الدرغو، اتصالات مع الدول المجاورة من ناحية، ومن ناحية أخرى عرض على الإريتريين حكماً ذاتياً، على أن يبقى ميناء عاسب مضافاً إليه شريط يصله بالحبشة، تحت الإدارة

الحبشية مباشرة. وفجأة وفي الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٧٤ طوقت فصيلة من الجيش بيت الجنرال «أمان» ووضع رهن الاعتقال، ولدى مقاومته المتمردين، استدعيت الدبابات لتدك البيت وتقتل جميع من فيه، وعرف ذلك اليوم في التاريخ الحديث للحبشة «بالسبت الأسود». وليس هناك من خطأ أو جرم ارتكبه الجنرال أمان ليلاقي هذا المصير، إلا أن أصله الإريتري يكفي لتصفيته و إبعاده عن القيادة و المسرح السياسي كلياً.

وبعد مقتل الجنرال مباشرة، تم تصفية كل الموالين له ومن له أدنى صلة بهم، وبذلك تم تصفية كل أمل في حل المشكلة الإريترية، أو المشاكل القومية عموماً، كما كان ذلك إعلاناً عن النوازع الدفينة، المسيطرة في صدور الأحباش الجدد.

وكان هناك صراع على السلطة داخل (الدرغو)، إلا أنه كان من المستحيل توقع وصول «مانغستو هايلي ماريام» الى السلطة. وبعد اغتيال الجنرال «أمان» وصلت الشاحنات العسكرية إلى أديس أبابا لتعزيز موقف الانقلابيين بما يزيد عن عشرة آلاف جندي.

ورد الإريتريون على تلك التطورات بالهجوم على أسمرة عاصمة الإقليم، وفي بقية الأقاليم القومية أعلنت الحرب كذلك، ضد سيطرة الجيش وضباطه، فرد الجيش بإعلان الحرب على كل القوميات وكل الاتجاهات السياسية. إلا أن القوة الرئيسة كانت موجهة ضد مسلمي إريتريا.

ولم تستطع قوات الإريتريين، المسلحين بأسلحة فردية قديمة، أن تقف في وجه جيش مجهز بأحدث الأسلحة و الطائرات. إلا أن أديس أبابا عجزت بدورها عن السيطرة كلياً على المناطق النائية، كما عجز الإريتريون عن السيطرة على أي من المدن الرئيسة.

وكما كان تاريخ أباطرة وملوك الحبشة، يزخر بشتى أنواع الاغتيالات، وبأقل الأساليب إنسانيةً وشرفاً، فان التاريخ القصير لحكم ضباط الحبشة يجاري وبجدارة تاريخ أسلافهم وجهدهم يبشر بالمزيد.

ولامتصاص نقمة القوميات أعلن المجلس العسكري الحاكم، عن تطبيق الاشتراكية، والقيام بإصلاح زراعي. وتبع ذلك الإعلان مصادرة الأراضي من العناصر المناوئة للنظام الجديد، ونهب وسلب ثروات القوميات المتمردة على الهيمنة الحبشية، وإعادة توزيعها على الضباط كرُشا، للإبقاء على ولائهم. فمصادرة الأراضي من أصحابها، وتأميم الثروات، لا يعني بالضرورة إجراء إصلاحات اشتراكية، ولا يستهدف مصلحة مجمل القوميات. إلا أن النتيجة المباشرة لتلك الإجراءات دون شك، ستكون ذات مردود على خزينة الدولة فقط. ومهما بلغت الإصلاحات الحبشية فإنها ستقصر عن أن تكون بديلاً للاستقلال الوطني للشعب الإريتري.

ولم يكن نصيب إريتريا من التنمية في ظل النظام الجديد بأفضل منه في ظل نظام الإمبراطور هيلاسيلاسي، حيث اقتصرت الصناعة على بعض الحرف اليدوية، واعتمدت الزراعة على الأمطار الموسمية، وعلى بعض قنوات الري القديمة، التي بنيت في العهد العثماني. ولم تجد التأميمات التي قام بها مانغستو، بل كانت ذات أثر عكسي، إذ تدنت كمية المحاصيل الزراعية، وتقلصت رقعة الأرض المزروعة من ناحية أخرى، ونزح الفلاحون عن القرى، باحثين عن عمل في المدن العاجزة عن استيعاب سكانها. فانتشرت البطالة والأمراض وعم الجهل.

وبعد ما يزيد عن عشر سنوات من حكم الجنرال مانغستو، لم تقدم حكومته أي معونة اقتصادية لإريتريا. وبقيت النظرة القديمة للإقليم - كموطن للشغب - ونمت في ظل النظام الجديد، حيث أضيف إليها نكهة إيديولوجية، فوصم الإريتريون بالعداء للثورة، ووجهت لهم تهمة

الارتباط والتعامل مع أنظمة أجنبية رجعية (المقصود بذلك الدول العربية والإسلامية عموماً). ورغم انعدامها، فلم تَعْنِ التنمية في إريتريا في مفهوم الحكام الجدد سوى «إمداد أعداء الثورة بالحياة». بدلاً من احترام التطلعات القومية للشعب الإريتري، والقوميات الأخرى نحو الاستقلال وحرية تقرير المصير.

قامت حكومة مانجستو «بعسكرة» المنطقة، ورسمت خططاً لتحويلها إلى أرض محروقة، وخططاً أخرى أشد فظاعة، ترمي إلى ترحيل ثلاثة ملايين عربي من الإقليم، وتوطينهم في مناطق نائية في الجنوب، وتشجيع استيطان الأحباش في المنطقة، ودعم المستوطنين اقتصادياً، وتوفير الحماية الأمنية لهم.

وأصبحت نسبة الأمية بين الإريتريين من أعلى النسب في القارة الإفريقية. فليس في الإقليم أي جامعة أو معهد عال، كما لم يكن هناك مدارس ثانوية، وكانت المدارس الابتدائية، على ندرتها، تتميز بظروف دراسية رديئة، وتدني مستوى المشرفين عليها. فاقتصر رافد الشعب الإريتري من المثقفين على أولئك الذين تخرجوا من الجامعات المصرية، والمدارس السودانية، بالإضافة إلى بعض البعثات للدول الأوروبية، والتي كانت تقدم لأبناء الشعب الإريتري، وقطعت في ظل النظام الجديد، وحرم الإريتريون المثقفون من الوظائف الحكومية، وأصبحوا هدفاً لمطاردة قوات البوليس، وأجهزة الأمن الحبشية، أما الجيش فكان أصلاً من الدوائر المغلقة أمام أبناء تلك الأقلية العربية.

فكان أن آتت تلك السياسة الرسمية أُكلها. فتردت الأوضاع الاقتصادية وتقلصت رقعة الأرض الزراعية، وتفاقمت البطالة وساءت الأحوال الصحية، وعم الجهل وانتشرت الجريمة، دون أن يكون هناك أدنى جهد رسمي للإصلاح. وعمل نظام «مانغستو» على عزل إريتريا

عن العالم، وأغلقت أمام السياح، والمراقبين الأجانب، كي لا تنتشر أخبار المآسي المروعة، التي يتعرض لها مسلمو إريتريا من ناحية، وحتى يرضخ شعب الإقليم أمام الضغط المزدوج: ضغط الأوضاع المتردية، وضغط السلطات الرسمية، ويقبل ببرنامج إعادة التوطين، أو برنامج تهجير مسلمي الشمال لا فرق.

ورغم أن عقد الثمانينات غني بالأحداث في إفريقيا، فهناك أحداث كانت القارة مسرحاً لها، مثل تهجير يهود «الفلاشا»، وسقوط النميري، والانقلابات العسكرية في شرق القارة، وغربها، وترنح نظام بريتوريا. ثم جاءت سنوات القحط والمجاعة لتزيد الأمر سوءاً، حيث اجتاحت موجة من الجفاف وسط القارة، وشرقها ، فأهلكت الزرع، والضرع، وأبادت أعداداً غفيرة من الناس.

فهبت شعوب العالم، تمد يد العون دونما اعتبار لجنس أو لون، ودونما اعتبار لعقيدة أو أيديولوجيا، لإنقاذ ملايين البشر، وبذلت السلطات في المناطق المصابة جهدها، وسهلت للهيئات والمنظمات الخيرية العالمية أداء مهمتها، وزودتها بكوادر محلية قادرة على العمل معها في مختلف المناطق، ووفرت لها سبل الاتصال ووسائل المواصلات، وبدأ الجهد الإنساني العالمي يؤتي أكله.

إلا أن الوضع في إريتريا المحجوبة عن أنظار العالم كان مختلفاً، فمن ناحية كان أشد ما ضرب الجفاف هنا، وتضافرت من ناحية أخرى ظروف طبيعية مختلفة، مع مخططات السلطة الحاقدة الغاشمة، التي عسكرت المنطقة وقطعت أي اتصال لها بالعالم.

ولم يختلف أمر إريتريا بعد الثورة، عما كانت عليه من قبل، فجنود وضباط الإمبراطور أصبحوا بين عشية وضحاها ضباط وجنود جيش

مانغستو، تغيرت مسمياتهم ولم تتغير نظرتهم، أو طريقة تعاملهم مع مسلمي الشمال. بل إن الهزة الاجتماعية، التي رافقت استيلاء مانغستو على السلطة، خلقت نوعا من الخلخلة استغلها رجال الإدارة المحلية الجهلة في الابتزاز والسلب والنهب. وكان التغيير الوحيد هو انتقال حقد الإمبراطور الطاعن في السن، إلى صدر مانغستو الشاب.

وحين ضربت المجاعة، لم ينظر العالم للتناقض المتفاقم أصلاً داخل الحبشة، فصبت الجهود الإنسانية نحو هدف نبيل، وامتد جسر جوي بين مختلف دول العالم وبين أديس أبابا، وكان أروع ما وصف به ذلك الجهد ما جاء في تقرير أحد المراسلين يصف مطار أديس أبابا حيث قال: «إنني أعيش أروع لحظات حياتي، فطائرات النقل العملاقة التي تحمل أعلام مختلف الدول، قدمت هنا تحمل الإمدادات الغذائية والطبية لمنكوبي الجفاف، بعضها قد هبط، وما زالت الأخرى تدور فوق المطار، في انتظار إخلاء المدرج لها للهبوط، وتفريغ حمولتها من الطعام، والقمح، والخيام، والملابس، والأدوية، حتى أن بعض هذه الطائرات قد جاءت وعلى متنها مستشفيات كاملة، بأطبائها ومعداتها».

إلا أن المراسل نفسه قد عاد بعد أيام قليلة، وبعد زيارة المناطق الشمالية المنكوبة، وبعدما رأى بأم عينيه أن الجهود الإنسانية تصب في مستنقع تنفيذ مخططات مانغستو، وأنه لا يصل منها الى المستحقين أي شيء على الإطلاق. فكتب يقول: «لقد اكتشفت اليوم كم كنت ساذجاً، وبدأت أشعر بخيبة أمل عميقة وسيفيق العالم يوماً ليشاطرني أحاسيسي تلك، حين يتبين له كيف أساءت السلطات الإثيوبية استعمال ما تبرعت به شعوب العالم، وقامت بنقله من مختلف أرجاء الأرض لإنقاذ الضعفاء العاجزين أمام هول الكارثة الطبيعية، في المناطق الشمالية من البلاد والتي كانت مناطق عسكرية مغلقة، ويمنع الأجانب من دخولها قبل أيام».

فقد دأبت السلطات الإثيوبية الجديدة بعدسقوط هيلاسيلاسي بأسلوب أشد صرامة وقسوة. فلم يقتصر مانغستو على وسائل القمع العسكرية، التي اتبعت في العهد الإمبراطوري، بل أضافوا للحل العسكري حلاً مرافقاً ومكملاً، وأقل إنسانية، يتلخص في انتزاع عرب إريتريا من مواطنهم وإذابتهم في مناطق نائية. فوجد نظام مانغستو في المجاعة والجفاف فرصة ذهبية لتنفيذ برنامجه، وعلى نفقة شعوب العالم ومن ثم في ظروف الكارثة الطبيعية التي شكلت، من وجهة النظر الرسمية، ضغطاً مسانداً للضغط العسكري، وفي نفس الوقت كانت الأمة العربية ظهير الشعب الإريتري منشغلة بحرب الخليج.

وقام نظام مانغستو ـ فعلاً ـ بتحويل المعونات لمناطق الاستيطان، أو إعادة التوطين وليس للمناطق الشمالية. فجاءت تبرعات الأمم لتكون طعماً في مصائد مانغستو، ولتمويل معسكرات العمل التي يجلب إليها قسراً من أُلقي القبض عليهم من عرب الشمال.

وكتب الدكتور «كلاود مالوريه» حول هذا الوضع يقول: «سيفيق الغرب والهيئات الإنسانية التي غذت وتغذي عملية الإنقاذ، ليجد الجميع أنفسهم بعد سنوات قليلة قد ساهموا ومولوا أفظع مذبحة حدثت في أيامنا».

فحين كانت المجاعة في عنفوانها، والجفاف على أشده، نفت الحكومة الإثيوبية أن تكون الحبشة قد تأثرت بتلك الموجة، وتركت الشعب الإريتري يواجه مصيره بنفسه، وجربت حكومة أديس أبابا كل وسائل الضغط والقهر، التي تفتقت عنها عقول ضباط جيشها، مضافاً إليها خلاصة تجاربهم وممارساتهم في نفس المنطقة في العهد الإمبراطوري.

وبقيت أنباء المجاعة طي الكتمان مدةعامين، حتى كانت الذكرى العاشرة للثورة الحبشية عام ١٩٨٤، فأرادت حكومة مانغستو الظهور برداء ليبرالي، فسمحت مع بعض التحفظ لرجال الإعلام العالمي بدخول البلاد لنقل أنباء (الإنجازات) التي تحققت. فتم ترتيب احتفالات اتسمت بالبذخ والإسراف حتى بلغت تكاليفها ما يزيد عن المائة مليون دولار. ووجد رجال الإعلام الفرصة سانحة فانطلقوا يتلمسون الأخبار الحقيقية، غير تلك التي توزعها أجهزة إعلام مانغستو في الصباح، على موائد الإفطار وعلى بوابات مدرجات الخطابة والعروض الرياضية، فخرجوا من أسوار أديس أبابا حين كانت الدولة ثملة نشوى بتصديق كذبة نسيت المقصود بها، فابتعدوا عن العرس الرسمي، ووصلوا إلى عرس الجوع والمرض والبؤس والشقاء في الشمال. فبهرت العالم أنباء وصور الأشباح المريضة الجائعة. فكانت المآسي أقوى من الإنجازات، فتحول الاحتفال بثورة مانغستو إلى مظاهرة عالمية لإنقاذ مسلمي إريتريا من مخالب جيش وميليشيا الثورة، وبراثن المجاعة ومخططات إعادة التوطين.

فراع رجال الإعلام مارأوا! حيث رأوا جيشاً مدججا بالسلاح يطبق بلا رحمة سياسة الأرض المحروقة، بقصد انتزاع ثلاثة ملايين عربي إريتري من مواطنهم والزج بهم في معسكرات سخرة إجبارية نائية، في حين كانت أجهزة الإعلام الإثيوبية تنقل أنباء مضللة عن إعادة توطين قبائل الشمال من خلال «برنامج إعادة التوطين». وقد ذكر أحد المبشرين الذين زاروا المنطقة «أن أغلب السكان المحليين مسلمون ويتكلمون العربية، في حين يتكلم الجنود لغة أخرى، ويتعمدون الإساءة إلى عادات و تقاليد أهل المنطقة، ولا يبدو أن أهل المنطقة يتمتعون بالمواطنة في الدولة».

فذعـر الـرسميون في أديس أبـابـا لانفضاح الأمر، وحاولوا رأب الصـدع من جهة وتسخير العطف الإنساني على أولئك المنكوبين نحو تنفيذ برنـامـج إعـادة التوطين وتمويله من جهة أخرى. فقاموا بترتيب زيارات محددة تشرف عليهـا الـدولة، إلى مناطق معينة في الشمال يتم إعدادها مسبقاً، فيأتي بعض سفراء الدول التي تقدم المعونات وبعض الرسميين الآخرين لزيارة مثل تلك المعسكرات المزودة بالغذاء والدواء، وتكتظ بالجـائعين والمرضى الذين يجري إطعامهم ومعالجتهم، إلا أن تلك المعجـزة سرعـان ما تـتـلاشى بعـد انصراف الزوار، حيث تقوم وحـدات من الجيش بنقـل الخيام و الأغـذية والمواد الطبية إلى مناطق أخرى، ويساق نزلاء المعسكر إلى المناطق التي حددت لتكون مسرحاً لما يسمى «مناطق إعادة التوطين».

وغـالباً ما كانت الحكومة الإثيوبية تطالب المنظمات الخيرية بأجرة نقـل المـواد التي جاءت بها، وتفرض على المتطوعين العمل في مناطق تحددها الجهات الرسمية، ولا يجوز الخروج منها أو مغادرتها إلى مناطق أخـرى. وليس نادراً أن تقـوم الأجهزة الرسمية المحلية بتحديد نوعية الخدمات المقدمة. فقد زار رئيس اللجنة الحزبية المحلية أحد معسكرات الإنقاذ في إريتريا، حيث اطلع على الجهود الإنسانية النبيلة المبذولة لوقف نهر الموت فقال: «إننا لا نريد أن يكون هذا المعسكر منتجعاً»، رغم أن الوضع حري بأن يوصف أنه حرب صامتة، بين الحياة والموت. إلا أن الرجل كان حقاً يعكس أهداف ومخططات سياسة دولته التي لم تر حلاً للمـأسـاة، بمعـزل عن الحـل السياسي العسكري. وكثيراً ما غارت وحـدات الجيش والميليشيا على معسكرات اللجوء التي تقيمها الهيئات الدولية، فتنقل نزلاءها من الجائعين والمرضى إلى مناطق إعادة التوطين. فتأتي من آن لآخر شاحنات عسكرية، ليزج بداخلها أكثر من سعتها من أولئك التعساء، أنصاف الأحياء، فيساقون إلى مناطق السخرة أو إعادة التوطين، دونما اعتبار لقدرتهم على تحمل الرحلة الشاقة.

ووصفت الدكتورة فاسسيت التي كانت تعمل في أحد المعسكرات التي أغار الجيش عليها فقالت: «لقد ساقوا ما يزيد على سبعة عشر ألف إنسان إلى أماكن مجهولة، دون أي اعتبار لصراخ الأطفال أو الأمهات، ودون رأفـة برجـال اتسعت عيونهم، وطـالت قامـاتهم، بفعـل الهزال والجوع، حتى أصبحوا أشبه بالأشباح». وحين حاولت السيدة فاسسيت الاعتراض على المعاملة العشوائية الفظة قائلة «إنهم سيموتون قبل نهاية الرحلة، صرخ مسؤول الحملة قائلا: «إن لدينا أوامر يجب أن تنفذ».

وفي منـاطق إعـادة التوطين تتعمد أجهزة مانغستو تهشيم الأسر، فترسل الأب إلى معسكر، والأم إلى معسكر آخر، دون أن يعلم أي منهما بمكان الآخر، أو بمصير الأطفال الذين ينقلون إلى معسكرات ظالمة، يشرف عليهم فيهـا نخبـة غلاظ شداد، من رجـال مانغستـو، حيث يودعون في دور أيتام يسمونها في أديس أبابا «دار الإنسان الجديد».

ولم تتورع الدولة عن اتباع مختلف الحيل للقبض على القرويين في أقـاليم إريتريا وتيغـراي. حيث تعلن الدولة عن افتتاح مراكز لتوزيع القمـح في منـاطق معينة، ليفد الفلاحون إليها، ثم ليجدوا أنفسهم مطوقـين بالجنـود، والشـاحنـات في الانتظار، لنقلهم إلى «معسكرات إعـادةالتـوطـين». وأعلنت الـدولة في مناطق أخرى عن حملة لتطعيم المـواشي، فكـان يتم القبض وبسهـولـة على الفلاحين، الذين قدموا لتطعيم مواشيهم، ومن ثم ترحيلهم إلى مناطق إعادةالتوطين، وفي نفس الـوقت تصـادر الحيوانات لتغذية رجال الميليشيا، الذين ينفذون هذه البرامج (الإنسانية).

وقد وصف أحد العاملين في مراكز الإغاثة الدولية قرية زارها بعد غارة وحـدة من الميليشيا عليهـا بعـدة أيام، فقـال: «رأيت أكـواخـاً كالأشباح، وتألمت لرؤية محراث مازالت موصولة بواسطة حبل ضعيف

مع كومة عظام حيوان ميت، وداخل الأكواخ كان الغبار يغطي الأدوات المنزلية، ووجدت في أماكن متفرقة طيور منزلية نفقت ولم يبق منها سوى كومة من الريش».

وقد روى بعض الفارين قصصاً فظيعة حول قيام الجيش تنفيذ سياسة الأرض المحروقة، حيث كان يقوم بحرق القرى، والمزارع، وتسميم المياه، ومصادرة المواشي، بهدف القضاء على أي إمكانية للبقاء في تلك المناطق، ولم تترك الدولة أسلوباً دون أن تأخذ به لتفريغ إقليم أريتريا من العرب المسلمين، الذين بقي وضعهم في ظل النظام الجديد كما كان في النظام القديم، إن لم يكن قد ازداد سوءاً. مزارع القهوة التي تملكها الدولة، دون أن يدفع إليهم أي أجر، تطبيقا لمبدأ رسمي يقول «من لا يعمل لا يأكل» في ظل النظام الجديد.

وما زالت كوادر مانغستو جاهدة لإنجاز مخطط قديم ـ جديد لتفريغ إريتريا من أبنائها، في ظل ظروف قاسية، تدفعهم حمى أحاسيس الثأر، والتنافس، والسيطرة القومية، ضد أقلية لا ترى مستقبلها إلا في الاستقلال، وحرية تقرير المصير.

المراجع

١ ـ بيركت هابتي سيلاسي؛ الصراع في القرن الإفريقي. ترجمة عفيف الرزاز.

٢ ـ بازيل ديفيدسون، ليونيل كليف، بيركت هابتي سيلاسي؛ وراء الحرب في إريتريا، (بيروت ١٩٧٩).

٣ ـ ممتاز العارف، الأحباش بين مأرب وأكسوم(بيروت ـ صيدا ١٩٧٥)

٤ ـ جمال الدين الشيال، تاريخ مصر الإسلامية.

٥ ـ مكي شبيكة، السودان عبر القرون.

٦ ـ محمد عبدالرحمن برج، قناة السويس.

٧ ـ محمد فؤاد شكري، مصر والسودان.

٨ ـ راشد البراوي، الحبشة.

٩ ـ فتحي غيث، الإسلام والحبشة.

المراجع الأجنبية

Biblioqraphy

1 - Mansfield Parkyns, Life in Abyssinia, (London-Edingugh 1966)

2 - Atkins, H., A Geoqraphy of Ethiopia, (Addis Ababa 1970).

3 - John, C., Ethiopia After Haile Selassie: The Government Land Factor African Affairs 72 (Oct. 1973).

4 - Cottrell, A. J., and Burrell, R.M.,(Soviet-U.S. Naval Competition in the indian Ocean.) Orbis 18 (Winter 1974).

5 - Campbell, J.F., (Background to the Eritean Conflict.) Africa Report 16 (May 1971).

6 - Castango, A.A., (Interview with Mohamed Siad Barre.) Africa Report 16 (May 1971).

7 - Greenfield, R., Ethiopia: A New Politcai History, (New york 1965).

8 - Drysdale, J., The Somali Dispute, (New york 1964).

9 - Enahoro, P. (Eritrea'S War of Secession.) Africa, March 1975.

10 - Jaffe, A., (Haile Selassie's Remarkable Reign. (Africa Report 16 :May 1971).

11 - Halliday, F., (The Fighting in Eritrea.) New Left Review 67 (May-June 1971).

12 - Robbs, P., (Battle for the Red Sea.) Africa Report 20 (March-April 1975).

13 - Legum, C., (Ethiopia Looks for Reformers.) Observer Foreign News Service, July 5, 1974,

14 - Wax and ., Gold, (Chicago 1965).

15 - and Lee, B., Conflict in the Horn of Africa, (New york 1977).

16 - Whitaker, B. (ed.). The Fourth World. (New york 1972).

17 - United Nations, General Assembly, Report of the U.N. Commissi for Eritrea, (Fifth Session, Supplement No. 8-A/1285), 1950.

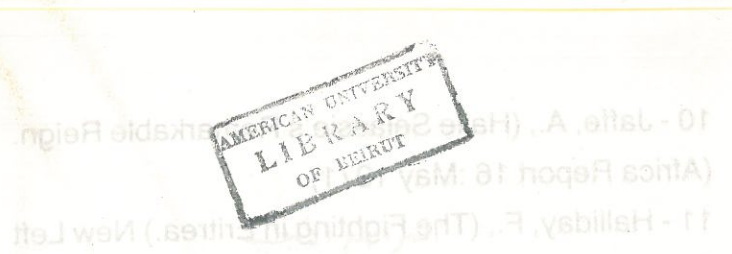
18 - Resolution 390 A (v): Final Reoprt of the United Nations Commission in Eritrea (Seventh Session, Supplement No. 15- A/2188). 195o.

19 - Trevaskis, G.K.N., Eritrea, A Colony in Transition, (London 1960).

20 - Ethiopian Tikden. Africa, April 1975.

21 - Shephered, J., The Politics of Starvation, (Ny 1975).

22 -United Nationsd Treaty Series, vol 49 (1950).



الفهرس



تطلب جميع منشوراتنا من

الشركة المتحدة للتوزيع

بيروت - شارع سورية - بناية صمدي وصالحة
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٢٩٥٥٠١ - ص.ب ٧٤٦٠ - برقياً: بيوشران